فئات الضغوط الاقتصادية: ١) لا بد أن يؤخذ مجموع الاجراءات والقرارات التي أصدرتها سلطات الاحتلال بالنسبة لمختلف القطاعات ، بعين الاعتبار ككتلة واحدة . بمعنى انه . حتى نتمكن من حصر آثار تلك الاجـراءات ، وحتى نتلمس نتائجهـا على دورة الحياة الاقتصادية في المناطق المحتلة ، لا بد من اعتبارها مجتمعة وغير مجزأة . ٢) لا شك ان العديد من الاجراءات التي تحمل طابعا سياسيا او شكلا يتعلق بأمور الامن ، تفرز ، كضغوط ، آثارا مباشرة وغير مباشرة على الحياة الاقتصاديـة . فمنع التجول فترات طويلة ، وتقييد حرية التنقل ، واشاعة جو من القلق والتوتر مثلا ، كل هذه وغيرها تؤثر بشكل مباشر على الانتاجية وعلى الاستمرارية وعلـى العمل وعلى كثير مـن الامور الاقتصادية الرئيسية . ٣) لا شك ان الوضع الاقتصادي لمنطقـة تقع تحت الاحتلال ، يكون دائما في حالة عدم استقرار ، وخاصة اذا كانت هناك، كما هي الحال تحت الاحتلال الاسرائيلي، مخططات معادية وهادفة الى السيطرة الاقتصادية والاستغلال الاقتصادي، بالاضافة الى السياسة التوسعيـة الاستيطانية ، التي عرفت بهـا المطامع الصهيونية والاسرائيلية عبر تاريخها الطويل .

بعد هذه الملاحظات نعمد الى تعداد فئات الضغوط الاقتصادية وآثارها :

أ) **الهجرة والتهجير** : شهدت الضفة الغربية وشهد قطاع غزة ابان حرب حزيران ١٩٦٧ موجات كبيرة من الهجرة ، فقد قر ما مجموعـه حوالي ٢٠٠،٠٠٠ نسمة خلال الحرب (من الضفة الغربية وحدها) ومنذ ذلك الحـين اضطر آخرون قدر عددهم بحوالـي ٢١٠،٠٠٠ شخص (من الضفة الغربية وقطاع غزة) بدافع الخوف ونسف بيوتهم او فقدان اقربائهم الى مغادرة ديارهم واراضيهم. ولم يسمح الا لـ ١٤٠،٢٧ لاجئا بالعودة بالاضافة الى ١٨٤٧ دخلوا بموجب « مشروع جمع شمل العائلات »(٥). ان لهذه الهجرة بالاضافة لمعانيها وآثارها الاخرى ، وقع رهيب على الحالة الاقتصادية من ناحية النشاط الاقتصادي، والقوة العاملة فيه ، ثم من ناحية الاستهلاك والتوفـير وحوافز الانتاج الاخرى . انه من الصعب جدا تقدير الدلالة الاقتصادية لعمليات الهجرة والتهجير ولعل فقدان الممتلكات الفردية وفقدان موارد الرزق (فرص العمل والانتاج) تمثل أهم الفئات من الخسائر التي سببها الاحتلال وادت الى الهجرة . لا بد من النظر الى هذه الخسائر من زاويتين : الاولى ، اثرها على المهاجرين انفسهم ، والثانية : اثرهـا على اقتصاد الضفة والقطاع ، هذا الاقتصاد الذي جاء وجود اسرائيل بين الضفة والقطاع وعامل الهجرة ليكسرا دورته الطبيعية .

ب) **تهديم المنازل** : بغض النظر عن العدد الحقيقي للمنازل التي قامت سلطات الاحتلال بتدميرها ، اما بعد الحرب مباشرة او خلال الفترة التي تلت الحـرب ، عبر اجراءات العقاب الجماعي او بالادعاء بأن احتياطات الامن انما تكمن وراء هذه الاجراءات (هناك تقدير نعتقده قريبا من الحقيقة لعدد المنازل التي هدمت حتى اواخـر العام ١٩٦٩ ، يصل تقريبا الى ٧٥٤٢ منزلا) . بغض النظر عن العدد الحقيقي ، وكذلك عن الاسباب وراء التهديم ، فان تهديم المنازل ادى الى عدة نتائج اثرت على الوضع الاقتصادي تأثيرا بالغا واصابت استقرار الناس في صميمه من النواحي التالية : اجبار اصحاب البيوت المهدمة على دفع ايجارات لم يكونوا يتوقعونها ، التشويش والتوتر الذي اصاب الاعمال والوظائف ، من جهة انقطاعها والاضطرار الى البحث عن عمل في أماكن مختلفة ، الحيف الاقتصادي الذي أصاب حياة الناس من جراء عمليات التهديم ، تدمير قسم من راس المال المنتج لدى السكان ، فبين العاشر والخامس والعشرين من حزيران ١٩٦٧ اي بعد حرب الايام الستة مباشرة دمرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منازل ثلاث قرى عربية في قضاء رام الله/البيرة ، هي قرى : عمواس ، بيت نوبا ويالو . مجموع عدد المنازل التي تهدمت هو ١٩٠٠ منزل ، تبلغ تكاليفها التقديرية ، حسب تقديرات مخاتير القرى مـا مجموعه ١،١٢٣،٣١٢ دينارا. بعد هذا التاريخ قامت سلطات الاحتلال بتدمير حوالي ٥٦٤٠ منزلا